

"مجلس أعلى للمرأة الفلسطينية... تصورات وتحديات"

الحضور (مع حفظ الألقاب): حنان عشراوي، ليلي فيضي، عزمي الشعبي، ساما عويضة، تفيدة جرباوي، سهام البرغوثي، عنان الأتيرة، علا عوض، سحر القواسمي، نجات أبو بكر، آمال خريشة، تيري بلاطة، ضياء صباح، علا خويرة، بيسان أبو رقطي، عمار الدويك، عبدالقادر الحسيني.

طاقم "مفتاح": رولا المظفر، لميس الشعبي، نجوى ياغي، محمد عبد ربه، خلود الجعبة.

مقدمة

التأمت جلسة السياسات هذه، لاحقا لتوصيات اللقاء الوطني السادس للنساء القيادات الذي نظمته المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، في مطلع نيسان من العام 2015، وفيه توافقت القيادات النسائية من مختلف الفصائل على تشكيل مجلس أعلى للمرأة الفلسطينية كوسيلة تنفيذية للتدخل والمساءلة، وليس بديلا عن أي هيئة أخرى.

النقاش: الإطار العام

تشكيل مجلس أعلى للمرأة الفلسطينية مفوض بمهام وصلاحيات، كوسيلة من وسائل تمكين المرأة وإطلاق صوتها، بموجب قانون واضح وصلاحيات مستمدة من الدستور.

تاريخ الحركة النسوية في فلسطين يؤكد على الدور الكبير للمرأة وما حقته من إنجازات، وإن كانت ليس بمستوى الطموح. علما بأن المرأة الفلسطينية انخرطت نضاليا ووطنيا في مختلف المراحل بدءا من تأسيس الاتحاد العام للمرأة في العام 65، باعتباره قاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، مرورا بالانتفاضة الأولى، حيث تشكل المجلس الأعلى للمرأة من مختلف التنظيمات، ثم مرحلة المفاوضات السياسية وتشكيل الطواقم الفنية، حيث تشكل طاقم شؤون المرأة، وانتهاء باستحداث وزارة شؤون المرأة، وما أعقب ذلك من إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في مختلف الوزارات.

الحاجة إلى تشكيل مجلس أعلى للمرأة، باعتباره واحدا من مؤسسات الدولة، وله صفحته الشخصية والاعتبارية، ويتمتع باستقلال إداري، ومالي وقني.

يتمتع المجلس المقترح، بمهام استشارية تلزم جميع الهيئات الحكومية بما فيها المجلس التشريعي بعرض أي مشروع قانون على المجلس المقترح قبل إقراره، وبالتالي يتمتع هذا المجلس بصلاحيات تشريعية وتنفيذية. إضافة إلى تمتعه بمهام تموية، بحيث يطرح المجلس المقترح قضايا تموية لها علاقة

بتنمية المرأة اجتماعيا واقتصاديا، وطرح سياسات وبرامج ومشاريع يستطيع من خلالها النهوض بواقع المرأة، إضافة إلى تمتعه بدور في المساءلة والرقابة الدائمة، ومراقبة التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية.

التوصيات

- وضع رؤيا عامة لقضايا المرأة، وأن تكون هناك عملية تقييم ورقابة مستمرة لعمل جميع المؤسسات العاملة في مجال قضايا المرأة سواء كانت حكومية أو خاصة.
- إلغاء مسمى وزارة المرأة، واستبداله بمسمى آخر، وهو "وزارة تكافؤ الفرص"، إلى جانب وجود مجلس أعلى للمرأة.
- التأكيد على الدور الكبير لمؤسسات المجتمع المدني والشراكة بين هذه المؤسسات والحكومة وإيجاد آلية تشاركية بين الجانبين.
- منح دور استشاري لهذا المجلس، بما في ذلك حق التقاضي للنساء لإبطال بعض القرارات أو السياسات التي تنتقص من المرأة وحقوقها.
- أن يكون المجلس المقترح جامعا ليحظى على الدعم والشرعية، ما يتطلب وجود الاتحاد العام للمرأة فيه وتفعيل دوره وتطويره. إضافة إلى وجود تمثيل تنظيمي لكل النساء فيه بما يمكن من تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.
- التأكيد على أن المرأة هي قوة نقل وتغيير وليست عنوان استكانة وخنوع.
- ضرورة إجراء تقييم شامل حول وضعية المرأة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار أبرز مشكلاتها والمتمثلة بالعمل الفوقي والابتعاد عن القاعدة النسوية، والانحياز التقليدي للفكر السائد في المجتمع.
- التأكيد على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة شؤون المرأة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- العمل على إعادة النظر في المناهج التعليمية التي تعزز النظرة السلبية للمرأة بشكل عام.
- إعادة النظر في جميع بنى وهياكل السلطة الوطنية.
- الدعوة إلى تعزيز الحوار بين جميع النخب من وزارات ومؤسسات ومجلس تشريعي.
- دعوة وزارة شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلى دراسة تجارب دول أخرى على صعيد التعاطي مع المرأة وقضاياها والاستفادة منها.
- ضرورة إشباع فكرة إنشاء المجلس الأعلى للمرأة بالناقشات اللازمة، وأن تكون هناك مشاركة أوسع لبلورة صيغة نهائية متفق عليها.
- إفساح المجال للجيل الجديد كي يتبوأ مركز القيادة والبناء على تجربة الجيل القديم الذي سبقه، وكذلك البناء على العملية التراكمية لمصلحة المرأة.
- التأكيد على عدم وجود أي تناقض بين المجلس الأعلى المقترح والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية باعتبار الأخير ذراعاً من أذرع منظمة التحرير الفلسطينية.
- الشكل الأمثل لتشكيل أي جسم تمثيلي للمرأة، هو القيام بدراسة جدوى ممنهجة تنتطرق إلى الفرص والفجوات التي تواجه المرأة. وبالتالي لا بد من تشكيل لجنة مصغرة لإجراء هذه الدراسة الممنهجة،

- من قبل مجموعة تتمتع بخلفيات إدارية وتنموية، وقانونية، مع التأكيد على عامل الوقت وإجراء مقارنة ومقارنة مع تجارب أخرى.
- الدعوة إلى تشكيل لجنة صياغة تضع تصورا كاملا لورقة عمل متكاملة تأخذ بجميع الاقتراحات والأفكار التي طرحت خلال الجلسة، واقتراح خطوات مستقبلية تبلور الصيغة الأنسب.